السيدات والسادة مساهمو بنك فلسطين وشركاؤه المحترمون،

مع انقضاء عام 2024، نودع عاماً قاسياً مُثقلاً بمشاهد الحرب المدمرة على قطاع غزة والتصعيد في الضفة الغربية، مما خلَّف أثرا عميقاً على الاقتصاد الفلسطيني من ناحية، وعلى بعض النتائج المالية للمجموعة من ناحية أخرى. وعلى الرغم من التحديات الناجمة عن الحرب، فقد أظهرنا قدرة لا مثيل لها على الصمود، وتمكنا من الحفاظ على استمرارية عملياتنا، ومواصلة دعم عملائنا وموظفينا في ظل الظروف القاسية، كما تمكنا من تحقيق تقدم لافت على صعيد التوسع والتوجهات الاستراتيجية.

ولمواجهة تداعيات الحرب، اتخذ البنك التدابير اللازمة للحفاظ على جودة المحفظة الائتمانية وتجاوز الخسائر النقدية في غزة، مما أسفر عن تسجيل أول خسارة في تاريخ البنك مرتبطة بتكوين مخصصات احتياطية نستطيع من خلالها مواجهة آثار الحرب. وعلى الرغم من ذلك، حافظت نسب السيولة النقدية على قوتها، بينما نمت ثقة المودعين بالبنك، حيث وصلت قاعدة المودعين إلى مستويات تاريخية. كما وجه البنك تركيزه على تعزيز قاعدة رأس المال، وذلك من خلال جذب استثمارات جديدة، واستقطاب أدوات تمويلية استراتيجية.

وخلال العام الماضي، تمكنا من تجنيد أكثر من 270 مليون دولار، وذلك من خلال إتاحة الاستثمار في أسهم البنك، والحصول على حزم تمويلية ائتمانية، وتوقيع اتفاقيات الضمان. وكان من أبرز الاستثمارات؛ الاستثمار بمبلغ 70 مليون دولار في أسهم البنك من قِبل مؤسسة التمويل الدولية IFC، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD، وبنك أفريقيا وشركاء آخرين، وهو ما يعكس مدى ثقة الشركاء في قدرة البنك على الصمود والثبات.

كما نال البنك حزماً تمويلية مهمة لدعم برامج إقراض المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، والتي قدمها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD، ومؤسسة التمويل الدولية IFC، وشركة تمويل التنمية الدولية الأمريكية DFC، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومؤسسة بروباركو الفرنسية PROPARCO، وبنك الاستثمار الأوروبي EIB وصندوق سند SANAD، حيث ساهمت هذه الحزم في تعزيز جهودنا نحو التعافي الاقتصادي.

وقد كثف البنك جهوده لتنفيذ استراتيجيته في التوسع الإقليمي بهدف تنويع العمليات، والاستفادة من الإمكانات الهائلة التي يتمتع بها المجتمع الفلسطيني المتواجد في مختلف أنحاء العالم، والذي وصل تعداده إلى 20 مليون نسمة، بينما تُقدّر ثروته الصافية بنحو تريليون دولار أميركي.

وكان أبرز ما تحقق ضمن هذه الاستراتيجية؛ التقدم بطلب الحصول على ترخيص مصرفي من الفئة الأولى في سوق أبوظبي العالمي (ADGM)، مما يعزز من مكانة البنك ويتيح له جذب رأس المال، المالي والبشري، لا سيما من فلسطينيي المهجر والشتات في جميع أنحاء العالم، كما يؤسس لحضور فلسطيني بارز في أبوظبي، "عاصمة رأس المال".

وبالإضافة إلى ذلك، حصل البنك على ترخيص البنك المركزي المصري لافتتاح مكتب تمثيلي في القاهرة، وذلك بهدف خدمة أكثر من 200 ألف فلسطيني نازح من غزة، وتمهيد الطريق نحو مزيد من التوسع في السوق المصرية. وتؤكد هذه الخطوات التي اتخذها البنك، التزامه بخدمة المجتمع الفلسطيني في جميع أنحاء العالم، وبتوسيع نطاق تواجده في أسواق إقليمية مهمة.

وعلى صعيد توجهاتنا المستقبلية، فإننا نتطلع إلى حشد رأس مال إضافي خلال عام 2025، ونسعى إلى الاستعداد الجيّد للتعافي بعد الحرب، والاستمرار في خطط التوسع إقليمياً. كما نتوقع عكس بعض المخصصات مع استقرار الوضع الاقتصادي.

وبعد عام من العمل في ظل تحديات غير مسبوقة، أود أن أعرب عن خالص امتناني لموظفينا، ولأعضاء مجلس الإدارة، ولمساهمينا، وللجهات التنظيمية، إضافة لشركائنا، بما في ذلك الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومؤسسة التمويل الدولية، والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ومؤسسة بروباركو، وبنك الاستثمار الأوروبي، وشركة تمويل التنمية الدولية الأمريكية، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وبنك أفريقيا وغيرهم، وذلك لدعمهم الثابت خلال هذه الأوقات الصعبة.

نتطلع إلى المستقبل بأمل وتفاؤل، ثابتين على التزامنا بتقديم الأثر الإيجابي لجميع أصحاب المصلحة، وتحقيق التميز التشغيلي، وتعزيز النمو المستدام. وبالنيابة عن مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية، أقدم خالص تقديري لتعاوننا وشراكتنا الثمينة، متمنياً لكم مزيداً من النجاح، وداعياً الله العلي القدير أن تنتهي هذه الحرب على شعبنا وأن تعود الأسر إلى بيوتها، وأن ننفضَ الدمار، ونعيدَ بناء ما تم تدميره ليكون عاماً جديداً سعيداً، تظلّله الحرية لفلسطين.
بتكاتفنا وتعاوننا، سنعيد البناء والحياة إلى أهلنا..

هاشم الشوا

رئيس مجلس الإدارة
مجموعة بنك فلسطين